

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

ملخص تنفيذي

دخلت قواعد بازل ٢ الإرشادية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي التي تحدد الإطار العام لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠٠٨.

تبنى بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان وطريقة النموذج الداخلي لمخاطر السوق وطريقة المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل من أجل تحديد متطلبات رأس المال. ويتضمن هذا التقرير اشتراطات إفصاح المحور ٣ للجنة بازل كما اشترطه مصرف البحرين المركزي. ويتضمن التقرير وصفاً لإدارة مخاطر البنك وسياسات وممارسات ملاءة رأس المال، بما في ذلك معلومات كمية تفصيلية عن ملاءة رأس المال.

وكما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر ١.٦٣,٥ مليون دينار بحريني بينما بلغ رأس المال للفئة الأولى وإجمالي رأس المال النظامي ٢٦٦,٥ مليون دينار بحريني و ٢٣٧,٢ مليون دينار بحريني على التوالي ولهذا فإن نسبة ملاءة رأس المال من الفئة الأولى وإجمالي ملاءة رأس المال كانت ٢٠,٤% و ٢٢,٣% على التوالي. وتتجاوز هذه النسب الحدود الدنيا لاشتراطات ملاءة رأس المال بموجب إطار بازل ٢ لمصرف البحرين المركزي. ويهدف البنك إلى المحافظة على نسبة ملاءة رأس المال من الفئة الأولى فوق مستوى ٨% وفي نفس الوقت إجمالي نسبة رأس المال فوق ١٢%.

وينظر البنك إلى إفصاحات المحور ٣ من بازل ٢ باعتبارها وسيلة هامة لزيادة الشفافية وبناء على ذلك فقد قدم إفصاحات شاملة ضمن هذا التقرير والتي تعتبر مناسبة وهامة بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالبنك وأطراف السوق.

وتجب قراءة هذا التقرير جنباً إلى جنب مع البيانات المالية للبنك كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك الإفصاحات حول البيانات المالية. وهناك درجة متزايدة من التوافق بين معايير إعداد التقارير المالية الدولية واشتراطات إفصاح المحور ٣ من بازل ٢ وهي بالإضافة إلى بعض الحالات، توضح اشتراطات الإفصاح الخاصة بمعايير إعداد التقارير الدولية.

مجال التطبيق

يقوم البنك بمزاولة نشاطاته كمؤسسة مصرفية مستقلة يوجد مقره في مملكة البحرين ولديه فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وقد تم احتساب اشتراطات ملاءة رأسمال البنك على أساس موحد.

إدارة المخاطر ورأس المال

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

تنحصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع الإرشادات التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها إدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. ويقدم قسم سياسة الائتمان وإدارة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. ويزاول هذا القسم عمله بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية ويقدم تقاريره بصفة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك. ويتكون القسم من دائرة مراجعة الائتمان (وتكون مسؤولة عن تحليل اقتراحات الائتمان والاستثمار وكذلك سياسة المخاطر وإدارة الإجراءات). دائرة إدارة الائتمان (وتكون مسؤولة عن التطبيق والمتابعة بعد الحصول على التفويض)، والدائرة القانونية (وتكون مسؤولة عن إدارة الخطر القانوني). ودائرة إدارة الخطر والالتزام (وتكون مسؤولة عن مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وإدارة الالتزام).

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

ويستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة:

ولأغراض المقارنة فإن الجدول التالي يظهر التصنيفات الداخلية للبنك مقارنة بتصنيفات موديز وستاندرد أند بورز:

مقياس التصنيفات الداخلية للبنك	تصنيفات موديز وستاندرد أند بورز
١	AAA/Aaa
٢	AA/Aa2
٣	A/A2
٤	BBB+/Baa1
٥	BBB-/Baa3
٦	BB/Ba2
٧	B+/B1
٨ - ١٠	CCC/Caa to C

ولكن هذه التصنيفات لا تعكس العلاقة المباشرة بين التصنيفات الائتمانية للبنك والتصنيفات المقابلة التي تضعها وكالات التصنيفات الخارجية بالنظر إلى اختلاف الأساس والطريقة المتبعة في النوعين من التصنيف.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

وتحدد سياسات البنك الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم مجموعة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.

وقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع، وساعدت استراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ويساعد استقرار قاعدة ودائع الزبائن في تقليل اعتماد البنك على السلفيات قصيرة الأجل والغير مستقرة من البنوك الأخرى. ويستطيع البنك أيضاً وبكل سهولة تسييل نسبة كبيرة من سندات الاستثمار والتي تزيد مدد استحقاقها على ثلاثة أشهر. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الاستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الاحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الاستثمارات السائلة. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر حدوث خسائر محتملة نتيجة التغيرات في أسعار السوق والمتعلقة بالأدوات الاستثمارية المرتبطة بأسعار الفائدة والأسهم ضمن محفظة المتاجرة وأسعار العملات والسلع التي يحتفظ بها البنك، وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتي يتم توثيقها بشكل واضح ودقيق والتي تتضمن تنفيذ العمليات تحت قيود يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختيار أدوات المتاجرة. ويستخدم بنك البحرين الوطني نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk) لتقدير مخاطر السوق. ويحدد هذا الأسلوب قيمة تأثر محفظة المتاجرة بعوامل مخاطر السوق لدرجة معينة من الثقة على مستوى زمني محدد سلفاً. وتحدد القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى من التغير المحتمل في القيمة المستقبلية للمحفظة نتيجة المخاطر المتعلقة بأسعار الفوائد وأسعار العملات وأسعار الأسهم. وفي هذا الشأن، يتم إعداد تقارير يومية تتم مراجعتها من قبل المسؤولين في البنك، ويستخدم البنك أيضاً طريقة الاختبار الخلفي (Back-Testing) لتقييم نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر وقد أثبتت النتائج إن هذا النموذج يغطي كافة المخاطر المحتملة في محفظة المتاجرة.

ويقوم البنك بشكل شهري بعمل اختبارات الإجهاد لمحفظة المتاجرة لديه ليقيم مدى ملاءمة رأس المال المخصص لمخاطر السوق. وتغطي اختبارات الإجهاد الاحتمالات التي وضعها مصرف البحرين المركزي تحت أنظمة مخاطر السوق وكذلك الاحتمالات المعينة التي عملها وقام بتعديدها البنك من وقت لآخر بناءً على تطورات السوق وهيكل محفظة البنك. وقد أظهرت نتائج اختبارات الإجهاد التي أجراها البنك حتى الآن نتائج مرضية.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

وتتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مراقبة ومتابعة الالتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة وملائمة وسلامة إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه المهام دائرة الرقابة الداخلية التابعة للإدارة والتي تقوم بعمليات المراجعة المنتظمة والمحددة لإجراءات رقابة المخاطر حيث يتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق وإلى الإدارة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية احتمال حدوث خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للأطراف المقابلة للموجودات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

ويدرك البنك حقيقة أن مخاطر الائتمان تمثل تكلفة كامنة وكبيرة ولهذا يجب احتسابها مقابل الدخل. وليست المخاطر سوى جانباً واحداً من محور ثلاثي يمثل أي نظام اقتصادي رأسمالي ويجب أن ينظر إليه جنباً إلى جنب مع الاشتراطات والعوائد الرأسمالية. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من حيث الأثر على الدخل وقيم الموجودات ويعكس هذا التقييم قياس وتقييم البنك للأثار المحتملة على نشاطات عمله بسبب التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية وظروف السوق وفي الملاءة الائتمانية لزيائنه. وقد تميزت سياسة إدارة المخاطر في البنك دائماً بأنها متحفظة واستباقية وذلك بهدف تحقيق علاقة توازن بين التعرض للمخاطر والعوائد المتوقعة.

يقوم البنك برصد وإدارة تركز الخطر بوضع حدود على الائتمان للدول والقطاعات والمنتجات ومجموعات أطراف التعامل. ويستخدم قسم سياسة الائتمان وإدارة المخاطر معايير صارمة في وضع هذه الحدود والتي ضمننت للبنك محدودية أي تأثير للتطورات السلبية على مصادر الدخل وقوة رأس المال.

ويتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة لمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على البيانات المالية للمقترض وتوقعات أدائه وعلى وضعه في السوق وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع الذي يعمل فيه وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه وحركة حساباته ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، الخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات القابلة من المساهمين و / أو الأطراف الأخرى، ويتم بالإضافة إلى ذلك استخدام وسائل أخرى من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات في السوق. ولا يتم فقط تقييم منتظم بهدف الحكم على الملاءة الائتمانية للزبون ولكن تتم كذلك مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك قبل وقوعها.

وتكون مسؤولية الوحدات التسويقية بالبنك على خلق وإيجاد الأعمال المصرفية وتفحص المقترحات مبدئياً للتأكد من أن معيار قبول الخطر للبنك قد تم استيفاءه. التسهيلات الائتمانية التي تفوق ٢٥٠,٠٠٠ دينار بحريني أو تكون خارج المعايير للمنتجات التي سبق الموافقة عليها يتم رفعها لقسم سياسة الائتمان وإدارة المخاطر لمراجعتها. وقبل طرح أي منتج جديد تحت بند الموجودات بناءً على تحاليل كاملة للخطر يتم وضع معايير محددة لتحويل العملية، وبنفس الشكل يتم تطبيق قواعد محكمة لتحكم أنشطة البنك الاستثمارية والتي تحدد لدائرة الخزينة في البنك مستويات الخطر المقبولة للمنتجات المتعددة بناءً على طبيعتها ومدتها وتصنيفها الائتماني ونوعها ومواصفاتها إلخ...

وتقوم دائرة مراجعة الائتمان بالبنك بتحليل المقترحات وتقديم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عملية التحليل لمخاطر الائتمان، يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

وتعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من عشر درجات يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل، وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على تجنب واستثناء الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى للالتزامات التسديد كجزء من الراتب، الخ ... من نظام التصنيف هذا.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها

توجد لدى البنك أنظمة وإجراءات في محلها لمراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل مراقبة وإدارة مخاطر البنك. ويتم تقديم تقارير مخاطر ربع سنوية لمجلس الإدارة تغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر التركيز والمخاطر الأخرى.

ويتم تقديم تقرير يومي للإدارة العليا حول مخاطر السوق وتقارير شهرية حول المخاطر الأخرى، بينما يتم تقديم تقارير حول ملاءة رأس المال وتقييم داخلي لملاءة رأس المال إلى الإدارة العليا بصفة ربع سنوية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبارات إجهاد حول ملاءة رأس المال مرة واحدة سنوياً أو في أوقات الحاجة ويتم تقديمها للإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال من أجل المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق المساهمين كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تحقيق عوائد مرتفعة والتي من الممكن الحصول عليها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

ويهدف إطار إدارة رأسمال البنك إلى التأكد من أن هناك معدلات كافية من رأس المال لدعم المخاطر الأساسية لأنشطة أعمال البنك والمحافظة على وضع جيد لملاءة رأس المال بموجب الاشتراطات الرقابية. ويستخدم البنك عملية داخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل عمليات الإشراف والمراقبة وتقديم التقارير وعمليات مراجعة الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس مختلف المخاطر غير المغطاة وبموجب مخاطر المحور الأول من القواعد الإرشادية لاتفاقية بازل ٢ والقيام بمراجعة دورية لملاءة رأس المال بشكل عام في ضوء مخاطر واستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك. وتشمل المخاطر التي لا تأتي ضمن مخاطر المحور الأول والمغطاة بموجب العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال مخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي والمخاطر المتنوعة الأخرى.

وتأخذ العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية للبنك وتوقعات النمو الائتماني ومصادر واستخدامات البنك في المستقبل وسياسة توزيع الأرباح وأثار جميع هذه العوامل على المحافظة على مستويات كافية من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك فإن العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل أيضاً اختبار الإجهاد لملاءة رأسمال البنك وذلك لتحديد احتياجات رأس المال والتخطيط من أجل المحافظة على مستوى كافي من ملاءة رأس المال بحيث تتوافق مع تصنيفات المخاطر.

ويتأكد البنك كذلك من الوفاء باشتراطات ملاءة رأس المال على أساس موحد وكذلك الوفاء باشتراطات الاجهزة الرقابية المحلية وفي البلدان التي توجد فيها فروع للبنك إن وجدت. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية الرقابية طوال المدة.

ويحصل البنك على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي قبل رفع توصية بتوزيع أرباح نقدية (موافقة المساهمين لتوزيع أرباح نقدية).

هيكل رأس المال وملاءة رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع للبنك فقط من أسهم عادية والتي تتمتع بحقوق تصويت نسبية. ولا يوجد لدى البنك أي نوع آخر من أدوات رأس المال. وتضم الفئة الأولى من رأس المال رأس المال المدفوع والأرباح المستبقاة والإحتياطيات المخولة. ويتم تضمين الأرباح المستبقاة في الفئة الأولى من رأس المال وذلك وفقاً للتدقيق الخارجي. وتستثنى احتياطي أرباح أو خسائر إعادة التقييم الناشئة عن إعادة تقييم القيمة العادلة للسندات الاستثمارية المتوفرة للبيع. وعلاوة على ذلك، فإن البنود التالية يتم تعديلها من الفئة الأولى لرأس المال وذلك حسب القواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي:

- خسائر غير محققة من الأسهم المتوفرة للبيع حيث يتم خصمها بالكامل من الفئة الأولى.
- القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة وتسهيلات توريق غير مصنفة يتم خصمها بنسبة ٥٠% من الفئة الأولى و٥٠% من الفئة الثانية.

وتضم الفئة الثانية من رأس المال الأرباح المرحلية ومخصصات انخفاض القيمة المشترك و٤٥% من المكاسب غير المحققة الناشئة عن إعادة التقييم بالقيمة العادلة للأسهم المتوفرة للبيع. ويتم خصم ٥٠% من القيمة العادلة للاستثمارات في شركة زميلة وتسهيلات التورق الغير مصنفة.

ولا توجد للبنك شركات تابعة و/ أو استثمارات في شركات تأمين تتجاوز نسبة ٢٠% من رأسمال البنك أو رأسمال الشركة المستثمر والذي يجب خصمه من رأس المال.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات، فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

ويعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغييرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١٪ في العائد ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل التآثر بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناتجة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة.

تم وضع الإرشادات التشغيلية المفصلة في الدليل التشغيلي لتحديد الخطوات التي يجب اتباعها لكل عملية. وقد صممت هذه الخطوات بغرض تخفيف المخاطر الناتجة عن الأخطاء أو عدم التسجيل أو المتابعة عند التعامل مع تعليمات الزبون أو تنفيذ العملية. إن السبب الرئيسي لعمل النظام التشغيلي هو أن العمليات يجب أن تدقق من قبل مدقق يختلف عن المعدّ قبل تنفيذها وأن يكون هناك دليل للتدقيق بعد العملية. وأن يوفر دليل الاختلاس وميثاق العمل الإرشادات الضرورية لتخفيف المخاطر ويؤكد على وجود وسائل التحكم الكافية في محلها لاكتشاف العمليات المشكوك فيها. أي تغيير في الدليل التشغيلي يحتاج تنفيذه موافقة الإدارة ودائرة الرقابة الداخلية والتي تتأكد أن هناك تحكم مقبول وفي محله في كل الإجراءات.

يتم عمل حدود مخصصة لتخفيف ومراقبة مخاطر البنك ومن ضمنها الحد الأقصى للنقد في كل فرع والحد الأقصى للنقد لدى كل صراف والحد الأقصى لتحويل الدفع وتحويل التواقيع إلخ.. إن السياسات والإجراءات الموثقة وخطوات الموافقة والتحويل للعمليات ورسائل التحويل الموثقة وخطوات فحص تفاصيل العمليات والأنشطة الرئيسية وازدواجية العهدة للموجودات المالية مثل الحوالات تحت الطلب والشيكات إلخ.. والتغطية التأمينية للمخاطر التشغيلية المتعددة هي كلها مفاتيح محورية لإدارة مخاطر التشغيل.

يوجد لدى البنك إدارة من ضمن قسم سياسة الإئتمان وإدارة المخاطر لإدارة المخاطر التشغيلية ومتابعتها من جميع النواحي وعلى مستوى البنك ككل. ويوجد لدى البنك كذلك لجنة معنية بإدارة مخاطر التشغيل مهمتها الإشراف ومتابعة مسائل مخاطر التشغيل والتأكد من أن هناك مخفضات كافية تم تطويرها وتطبيقها لكل مسائل مخاطر التشغيل.

ويشمل نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة والتحويلات الممنوحة وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة من قبل دائرة التدقيق الداخلي من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة التدقيق الداخلي استقلالية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ولدى البنك خطة لاستمرارية الأعمال للتأكد من دعم جميع الأنشطة الحساسة في الحالات الطارئة. ويتم اعتماد خطة استمرارية الأعمال من قبل مجلس الإدارة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مخاطر الائتمان

توجد لدى البنك محفظة ائتمان متنوعة مضمنة وغير مضمنة في الميزانية وهي مقسمة إلى فئات تسهيلات أطراف تعامل وذلك وفقاً لإطار ملاءة رأس المال بازل ٢ الذي وضعه مصرف البحرين المركزي للطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف على مستوى عالٍ لفئات تسهيلات أطراف التعامل وأوزان الخطر المستخدمة للحصول على فئات المخاطر الموزونة.

محفظة الحكومات

تتكون محفظة الحكومات من تسهيلات للحكومات ومصارفيها المركزية. وتمثل أوزان المخاطر فيها نسبة (صفر) للتسهيلات بالعملة المحلية ذات العلاقة بالحكومة أو لأية تسهيلات لحكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر المطالبات بالعملات الأجنبية ضد الحكومات الأخرى موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويجوز تضمين بعض بنوك التنمية متعددة الجنسيات وذلك كما يحدده مصرف البحرين المركزي في محفظة الحكومات واعتبارها ديوناً بمخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة.

محفظة هيئات القطاع العام

إن محفظة هيئات القطاع العام موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية ماعدا أن محفظة الهيئات من القطاع العام في البحرين والمطالبات بالعملات المحلية ضد هيئات القطاع العام الأخرى التي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة من قبل الجهة الرقابية فيها يتم السماح لها بالتالي مخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة من قبل مصرف البحرين المركزي وذلك لأغراض الاحتساب.

محفظة البنوك

إن محفظة المطالبات من البنوك موزونة بالمخاطر بالاستناد إلى تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة للتسهيلات المؤهلة ذات الأجل القصير. ويتم تعريف التسهيلات ذات الأجل القصير بأنها تسهيلات مدتها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل ويتم تصنيفها وتمويلها بالعملة المحلية ذات العلاقة. ويتم السماح بالمخاطر الموزونة التفضيلية بالنسبة للمطالبات ذات الأجل القصير بالنسبة للديون بالدينار البحريني / الدولار الأمريكي في حالة البنوك التي يتم تأسيسها في مملكة البحرين.

محفظة المؤسسات

إن مطالبات المؤسسات هي موزونة بالمخاطر بالاستناد إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠٪ لتسهيلات المؤسسات الغير مصنفة. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة لبعض المؤسسات المملوكة من قبل حكومة البحرين، وذلك كما يقرره مصرف البحرين المركزي، والتي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر لها.

محفظة الأسهم

تتكون محفظة الأسهم من استثمارات أسهم في الدفتر البنكي أي محفظة السندات الاستثمارية المتوفرة للبيع. ويتم تضمين خطر الائتمان (المحدد) للأسهم في سجلات المتاجرة في مخاطر السوق (الأصول الموزونة بالمخاطر) لأغراض احتساب الملاءة المالية الرقابية ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠٪ للأسهم والصناديق المدرجة. أما الأسهم والصناديق غير المدرجة فإنه يتم تخصيص مخاطر موزونة لها بنسبة ٥٠٪ وبالنسبة للاستثمارات في الصناديق المصنفة وذلك حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية. تم تضمين الإستثمارات في شركات يكون نشاطها الأساسي في العقارات ضمن الأصول الأخرى وبمخاطر موزونة ٢٠٪.

وبالإضافة إلى المحافظ العادية، فإن التسهيلات الأخرى يتم تخصيص مخاطر موزونة لها كما يلي:

التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها

يتم تصنيف جميع التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها، بغض النظر عن تصنيف الدين، بشكل منفصل تحت فئة أصول التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. ويتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ أو ١٥٠٪ وذلك حسب مستوى المخصص المحدد مقابل الدين.

موجودات أخرى وفروع التوريق

يتم وزن الموجودات الأخرى بنسبة ١٠٠٪ ويتم وزن مخاطر فروع التوريق (والتي تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٥٪) حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويتم خصم الديون لفروع التوريق والمصنفة تحت درجة (BB-) من الرأسمال الرقابي بدلاً من إخضاعها لوزن مخاطر.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

هيكل رأس المال ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وملاءة رأس المال:

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
بآلاف الدنانير البحرينية	
	الفئة الأولى من رأس المال
٧٧,٧٦٠	رأس المال
٣٨,٨٨٠	احتياطي قانوني
٣٢,٤٠٠	احتياطي عام
٧,٢٦١	أرباح مستبقاه
٦٥,٦٣٠	احتياطيات أخرى
(٥,٤٠٠)	خصومات من الفئة الأولى من رأس المال
٢١٦,٥٣١	مجموع الفئة الأولى من رأس المال (أ)
	الفئة الثانية من رأس المال
١٤,٥٢٤	٤٥٪ من احتياطيات إعادة تقييم الأسهم الاستثمارية المتوفرة للبيع
٨,٢٣١	مخصص مشترك لانخفاض القيمة يخضع لحدود المخاطر الموزونة بنسبة ١,٢٥٪
(٢,١١٤)	خصومات من الفئة الثانية من رأس المال
٢٠,٦٤١	مجموع الفئة الثانية من رأس المال
٢٣٧,١٧٢	مجموع قاعدة رأس المال (الفئة الأولى + الفئة الثانية) (ب)

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
متطلبات رأس المال بمعدل %	تسهيلات موزونة المخاطر
	بآلاف الدنانير البحرينية
٥٦	٤٦٩
-	-
٢٠,١٥٤	١٦٧,٩٥٣
٣٨,٨٦٥	٣٢٣,٨٧١
٢٤,٩١٢	٢٧,٦٠١
١,٨٢٩	١٥,٢٣٨
٦,٨٨٥	٥٧,٣٧٤
١٣	١١١
١١,٧٧٩	٩٨,١٥٩
١٠٤,٤٩٣	٨٧,٧٧٦
٨,٧٠٥	٧٢,٥٤٧
١٤,٤٢٧	١٢,٢٢٣
١٢٧,٦٢٥	١,٦٣,٥٤٦
	إجمالي التسهيلات الموزونة بالمخاطر (ت)
	نسبة ملاءة رأس المال (ب) / (ت)
	نسبة الفئة الأولى من ملاءة رأس المال (أ) / (ت)
	٢٢٢,٣٠
	٢٢,٣٦

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

التوزيع الجغرافي للتسهيلات

كما في ٣١ ديسمبر	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
بآلاف الدنانير البحرينية					
٨١,٢١٣	٨١,٢١٣	-	-	-	٨١,٢١٣
١٢٤,٩٢٧	١٢٤,٩٢٧	-	-	-	١٢٤,٩٢٧
١٧,٠٠٣	١٧,٠٠٣	١٨,٤٣٣	٥٧,٣١١	٣٤٤	٢٤٦,٠٩١
١,١٥٠,٢٨٣	١,١٥٠,٢٨٣	٦,٥١٩	-	٢,٨٥٢	١,١٥٩,٦٥٤
٢١٤,٧٣٧	٢١٤,٧٣٧	١٦٩,٧٥٦	٥٦,٩٠٠	٤١,٧٢٨	٤٨٣,١٢١
٢٧,٩١١	٢٧,٩١١	٤٩٢	٨٤٨	٨٥	٢٩,٣٣٦
١,٧٦٩,٧٧٤	١,٧٦٩,٧٧٤	١٩٥,٢٠٠	١١٥,٠٥٩	٤٥,٠٠٩	٢,١٢٤,٣٤٢
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة (القيمة الأصلية المفترضة)					
٨٨,٢٠٥	٨٨,٢٠٥	٦٢٢	٢١,١٨٥	١,٣٩٣	١١١,٤٠٥
١٥٣,٨١٦	١٥٣,٨١٦	-	١٣٢,٣٦٣	٤٢,٣٢٩	٣٢٨,٥٠٨

الاستحقاقات المتبقية التعاقدية

كما في ٣١ ديسمبر	إلى ٣ شهور	٣ - ٦ شهور	٦ - ١٢ شهر	١ - ٣ سنوات	٣ - ٥ سنوات	٥ - ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنة	المجموع
بآلاف الدنانير البحرينية								
٨١,٢١٣	٨١,٢١٣	-	-	-	-	-	-	٨١,٢١٣
١١٤,٩١٥	١٠,١٢	-	-	-	-	-	-	١٢٤,٩٢٧
٢١٤,٩٢١	٣١,١٧	-	-	-	-	-	-	٢٤٦,٠٩١
٢٣٦,٣٢٨	٦٦,٨٨٢	١٨٩,٥٧٤	٣٨٠,٦٢٩	١٦٢,٩١٧	٧٨,٠٤١	٤٤,٢٤٧	١,٣٦	١,١٥٩,٦٥٤
١,٩٤٨	١٣,٦٨٤	٤٧,٢٩٧	٢٦٧,٨٦٠	٦٩,٢٤٣	٩,٦٥٩	-	٦٤,٤٣	٤٨٣,١٢١
٧,٢٢٥	٤٣٢	٧٠	٨٨٢	٨٠٠	١٥	-	١٩,٩١٢	٢٩,٣٣٦
٦٦٥,٥٥٠	١٢٢,١٨٠	٢٣٦,٩٤١	٦٤٩,٣٧١	٢٣٢,٩٦٠	٨٧,٧١٥	٤٤,٢٤٧	٨٥,٣٧٨	٢,١٢٤,٣٤٢
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة (القيمة الأصلية المفترضة)								
٥٤,٧٢٨	٩,٥٧٨	١٦,١٥٢	٢١,٦٨٥	٩,٢٦٢	-	-	-	١١١,٤٠٥
٢٨٣,٠٣٥	٤٥,٤٧٣	-	-	-	-	-	-	٣٢٨,٥٠٨

الديون التي مضى موعدها استحقاقها

وفقاً لسياسة البنك والقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي يتجاوز موعد دفع الفائدة عنها أو المبلغ الأصلي ٩٠ يوماً تعتبر ديوناً متعثرة.

ولدى البنك أنظمة وإجراءات تساعد في إطلاق إشارات التحذير إذا مضى استحقاق أية مبالغ في أي حساب. ويتم اتباع طريقة تصنيف صارمة لجميع الحسابات التي يتجاوز موعدها استحقاقها ٩٠ يوماً ويطبق البنك معايير صارمة لوضع المخصصات ومراقبة القروض المتعثرة. ويتم تحديد مستوى المخصصات المطلوبة وذلك بناء على وضع الضمانات ومصدر التسديد والقيم المخصومة من التدفقات النقدية، الخ. ويتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر الكامنة في المحفظة.

ويتم كذلك تحديد المخصصات لخسائر القروض المحتملة والمتعلقة بالقروض والسلفيات المنفردة الكبيرة المنخفضة القيمة وذلك بناء على الفرق بين المبلغ الصافي المدرج والمبلغ المقدر القابل للاسترداد من القروض والسلفيات محسوباً بالقيمة الحالية من التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القروض والسلفيات وخصمها باعتماد على سعر فائدتها الأصلي المطبق. وإذا كان لفرض ما سعر فائدة عائم، فإن معدل الخصم هو المعدل الحالي المطبق الذي يتم تحديده بموجب العقد.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مؤسسات التقييم الائتمانية الخارجية

يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية صادرة عن ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للحصول على أوزان المخاطر بموجب إطار الملاءة المالية لبازل ٢ الذي وضعه مصرف البحرين المركزي. وعندما تختلف التصنيفات بين وكالة تصنيف وأخرى، فإن أعلى تصنيف من بين أقل تصنيفين يتم استخدامه لكي يمثل التصنيف لأغراض الملاءة الائتمانية الرقابية.

وفيما يلي إجمالي مخاطر الائتمان للتسهيلات التي تم احتسابها في نسبة ملاءة الائتمان والتي تتكون من التسهيلات في الدفتر المصرفي:

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بآلاف الدنانير البحرينية	
٨١,٢١٣	نقد بالصندوق ولدى البنوك المركزية
١٢٤,٩٢٧	سندات الخزينة
٢٤٦,٠٩١	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,١٥٩,٦٥٤	قروض وسلفيات
٤٨٣,١٢١	أوراق مالية استثمارية
٢٩,٣٣٦	فوائد مستحقة وموجودات أخرى وعقار ومعدات
٢,١٢٤,٣٤٢	مجموع الموجودات
١١١,٤٠٥	الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة (القيمة الأصلية المفترضة)
٣٢٨,٥٠٨	المشتقات (القيمة الأصلية المفترضة)

وتمثل الأرصدة الوضع خلال المدة، ولهذا فإن معدل الأرصدة للمدة لم يتم الإفصاح عنه بشكل منفصل.

التسهيلات حسب القطاعات أو أطراف التعامل

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بآلاف الدنانير البحرينية								
بنوك ومؤسسات مالية	الصناعة والتجارة	حكومات	بنوك ومؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع	
٨١,٢١٣	-	-	٨١,٢١٣	-	-	-	٨١,٢١٣	
-	-	١٢٤,٩٢٧	-	-	-	-	١٢٤,٩٢٧	
-	-	-	٢٤٦,٠٩١	-	-	-	٢٤٦,٠٩١	
١,١٥٩,٦٥٤	١٥٨,٦٨٤	٣٠٠,٧٥٤	١٣٨,٢١٧	١٦٤,١٥٦	٣٠٥,٥١١	٩٢,٣٣٢	١,١٥٩,٦٥٤	
٤٨٣,١٢١	٤٠,٥١	٢٤٤,٦٨٩	١٨١,٨٦٧	٤,٦١١	-	٤٧,٩٠٣	٤٨٣,١٢١	
٢٩,٣٣٦	٥٢	١,٤٥٢	٢,٥٩٠	٥٠٩	٨٠٣	٢٣,٤٦٢	٢٩,٣٣٦	
٢,١٢٤,٣٤٢	١٦٣,٢٥٥	٦٧١,٨٢٢	٦٤٩,٩٧٨	١٦٩,٢٧٦	٣٦,٣١٤	١٦٣,٦٩٧	٢,١٢٤,٣٤٢	
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة (القيمة الأصلية المفترضة)							١١١,٤٠٥	١٦٣,٣٩٩
المشتقات (القيمة الأصلية المفترضة)							-	٣٢٨,٥٠٨

يشمل الجدول السابق بعض الديون لزمائين/ أطراف تعامل تتجاوز نسبة 1٥٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك. وتحظى هذه بموافقة مصرف البحرين المركزي أو أنها ديون معفاة تحت سياسة الديون الكبيرة التي يتبعها مصرف البحرين المركزي.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

تخفيض مخاطر الائتمان

إن تخفيض متطلبات رأس المال يكون منسوباً إلى مخفضات مخاطر الائتمان ويتم احتسابها بطرق مختلفة وذلك حسب نوع تخفيف مخاطر الائتمان كما يلي:

مبلغ التسهيلات المعدل

يستخدم البنك الطريقة الشاملة للرهن المالية المؤهلة، مثل النقد و الأسهم المدرجة في إحدى أسواق الأوراق المالية. ويتم تعديل مبلغ الدين والرهن المالي، إن كان ذلك قابلاً للتطبيق، مقابل تذبذب السوق من خلال استخدام التعديلات الإشرافية (لعدم التوافق بين العملات وتذبذبات الأسعار وعدم التوافق في آجال الاستحقاق) والتي تم تحديدها من قبل مصرف البحرين الوطني.

استبدال طرق التعامل

يتم استخدام طريقة الاستبدال للضمانات المؤهلة (فقط الحكومات أو البنوك أو المؤسسات ذات تصنيفات إي سي إيه أي أعلى من تصنيفات طرق التعامل. ويجوز أخذ الضمانات الصادرة من قبل مؤسسات بالاعتبار فقط إذا كانت تصنيفاتها بدرجة (أ) أو أفضل) حيث يتم في هذه الحالة إحلل التصنيف الائتماني للضامن محل التصنيف الائتماني لطرف التعامل.

المبادئ المنظمة للرهن والتقييم

إن الرهونات الرئيسية التي يتم أخذها لتخفيف المخاطر الخاصة بديون الائتمان هي ودائع يحتفظ بها الزبائن أو رهونات أسهم مسّعرة أو رهونات عقارات سكنية/تجارية أو أوراق مالية استثمارية أو ضمانات مقابلة من بنوك أخرى، إلخ. وتشمل العوامل الأخرى لتخفيف القروض الرواتب والتنازل عن مكافأة نهاية الخدمة للقروض الشخصية والضمانات الشخصية للمؤسسين، إلخ. ولكن ولأغراض احتساب ملاءة رأس المال، فإن الرهونات المؤهلة بموجب بازل ٢ هي فقط التي يتم أخذها بعين الاعتبار ولا توجد هناك تركيبات هامة في هذه الرهونات يتم أخذها لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتحدد السياسة الائتمانية للبنك أنواع الرهونات المقبولة والتعديلات المطبقة أو النسب بين القروض والقيمة. ولدى البنك نظام خاص بالتقييم المستقل للرهونات. وفي حالة العقارات، فإن التقييم يتم من قبل طرف التقييم في فترات منتظمة وذلك كما تشترطه السياسة الائتمانية للبنك. وفيما يتعلق بالأسهم المسّعرة والأوراق المالية الأخرى، فإن عملية التقييم تعتمد على سعر الإقفال في سوق الأوراق المالية. وتتم متابعة القيمة السوقية للرهن بشكل نشط على منتظم ويتم تقديم طلبات رهون إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية الأساسية. وبشكل عام، فإن الإقتراض يعتمد على قدرة الزبون على التسديد وليس على قيمة الرهن. ولكن الرهن يعتبر بديلاً ثانوياً يمكن اللجوء إليه في حالة امتناع الزبون عن الأداء.

وفيما يلي الرهن المالية ولضمانات والمشتقات الرذتمانية المعروضة حسب المحافظ الموحدة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بالآف الدنانير البحرينية	إجمالي التسهيلات الائتمانية	مضمونة برهن مؤهلة		التسهيلات الائتمانية بعد مخفضات الخطر
		رهون مالية	ضمانات ومشتقات إئتمان أخرى	
الحكومات	٥٩٩,٣٢٩	–	٣٣,٣٣٣	٥١٥,٩٩٦
البنوك	٥٤٧,٣٣٧	١٦٧,٨٨٥	–	٣٧٩,٤٥٣
المؤسسات	٦٦٣,٦٣	٢٢,١٤٦	–	٦٤٠,٩١٧
قطاع التجزئة النظامي	٢٧٩,١٥١	٢,٣٥١	–	٢٧٦,٨٠٠
رهونات سكنية	٢,٤٥٤	١٣٦	–	٢,٣١٨
أخرى	٨٤,٩٥٢	١٦,٧٠٤	–	٦٨,٢٥٨

التسويات المنضمة وغير المنضمة في الميزانية العمومية

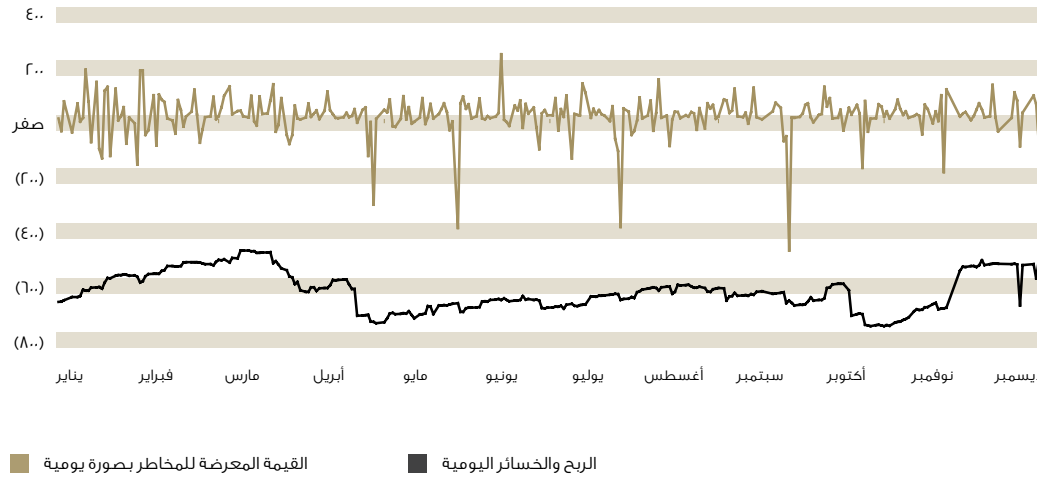
تشمل المستندات القانونية التي يحصل عليها البنك من الزبائن شروط تسمح للبنك بتسوية مستحقات المبالغ المطلوبة من البنك للزبون مقابل المبالغ المطلوبة من الزبون للبنك. وهكذا فإنه إذا حصلت نفس الهيئة الاعتبارية على تسهيلات ائتمانية من البنك وكان في نفس الوقت لديها رصيد دائن مع البنك، فإنه لدى البنك الحق القانوني لتسوية الأرصدة الدائنة مقابل المبالغ المستحقة من الزبون. وفي حالة بعض بنوك التعامل الأخرى، فقد أبرم البنك اتفاقيات تسوية محددة تنصّ على تسوية المخاطر المضمنة في الميزانية العمومية.

وقد بلغت الموجودات والمطلوبات المالية التي تمت تسويتها بموجب اتفاقيات التسوية ٣٩,٠ مليون دينار بحريني.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

ويستخدم البنك طريقة الاختبار الخلفي (back-testing) لتقييم نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر. وتتم مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر مع الأرباح والخسائر اليومية الحقيقية التي تتحملها محفظة المتاجرة ويساعد ذلك في تحديد أية استثناءات أو خسائر لا تغطيها طريقة قياس القيمة المعرضة للمخاطر. وقد أثبتت نتائج الاختبار الخلفي، كما هو مفصل أدناه أن النموذج الداخلي يغطي كافة المخاطر المحتملة في محفظة المتاجرة.



القيمة المعرضة للمخاطر حسب الإختبار الخلفي للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٩
بالآلاف الدنانير البحرينية

مخاطر التشغيل

في الوقت الذي يدرك البنك أن مخاطر التشغيل لا يمكن التخلص منها بالكامل فإنه يسعى وبصفة مستمرة لتقليل مخاطر التشغيل (الكامنة في أنشطة البنك و عملياته وأنظمتها) وذلك إلى أدنى حد ممكن من خلال التأكد من وجود بنية أساسية قوية للرقابة في جميع أقسام ودوائر البنك وأنه يتم تعزيزها عند الضرورة. وتتم مراجعة جميع الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل وتحديثها وتطبيقها بشكل منتظم من خلال التدريب الفعال للموظفين والمراقبة الدائمة لحدود المخاطر والفصل بين الصلاحيات والسلطات واتخاذ إجراءات الرقابة المناسبة لحماية الموجودات والسجلات والتسوية المنتظمة للحسابات والعمليات والإدارة المالية وتقديم التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، يتم القيام بعملية تدقيق ومراجعات داخلية منتظمة وتخطيط استمرار أنشطة الأعمال وترتيبات الغطاء التأميني من أجل استكمال العمليات والإجراءات.

ويتبع البنك الآن طريقة المؤشر الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل. وتعتمد متطلبات رأس المال مبلغ ١٤,٤ مليون دينار بحريني. على أساس على الإيرادات التشغيلية (باستثناء الأرباح / الخسائر من الاستثمارات المتوفرة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق وأي دخل استثنائي للسنوات الثلاث الماضية مضروبة بنسبة ١٢,٥٪ (وهو يشمل ٨٪ الحد الأدنى لنسبة ملاءة رأس المال) للوصول إلى التعرف للمخاطر التشغيلية الموزونة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مخاطر السوق

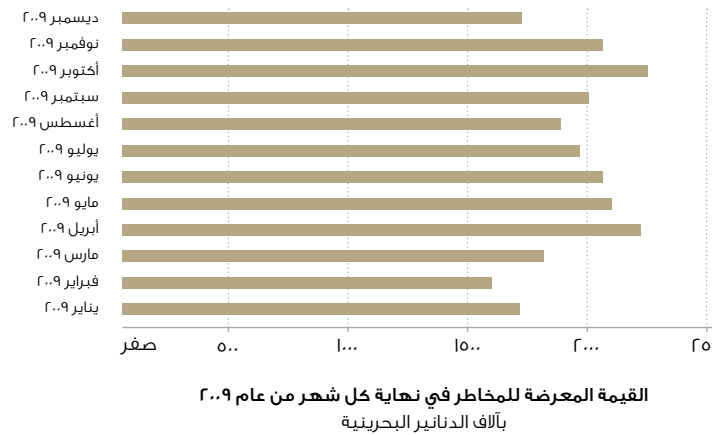
يستخدم البنك طريقة النموذج الداخلي لتقييم الاشتراطات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق وهو يشمل مصروفات رأس المال للمخاطر العامة والخاصة. إن الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وهي الخسارة المقدرة التي قد تنشأ عن محفظة المتاجرة على مستوى زمني محدد سلفاً نتيجة التحركات السلبية في السوق وذلك لدرجة معينة من الثقة. ويقوم البنك، بناءً على موافقة مصرف البحرين المركزي منذ عام ١٩٩٩، باحتساب مخاطر السوق باستخدام نظام داخلي لقياس مخاطر السوق وذلك بالاعتماد على طريقة (Risk Metrics) المختصة بقياس المخاطر. وتعتمد القيمة المعرضة للمخاطر التي يستخدمها البنك على مستوى من الثقة بنسبة ٩٩٪ ومدى زمني مدته ١٠ أيام. وقد تم وضع عامل المضاعفة الذي سيتم تطبيقه على القيمة المعرضة للمخاطر بموجب النموذج الداخلي وذلك بالحد الأدنى الرقابي وهو ٣,٠ من قبل مصرف البحرين المركزي.

يوجد لدى البنك وبشكل واضح سياسات وإجراءات لإدارة وتقييم محفظة المتاجرة. دائرة عمليات الخزينة والتي هي مستقلة عن المكاتب الأمامية هي المسؤولة عن التقييم والذي يتم بصورة يومية بالإستناد إلى أسعار السوق من البورصات، ومن أطراف ثالثة مستقلة أو مبالغ مستمدة من التدفقات النقدية كما يتطلب ذلك.

فيما يلي ملخص القيمة المعرضة لمخاطر السوق كما في تاريخ التقرير وخلال السنة:

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩				بالآلاف الدنانير البحرينية
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدل	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
٩١٢	١,٧٠٤	١,٣٧٧	١,٢٥	مخاطر العملات الأجنبية
١٧	٥٤٨	٢٥١	٤٤	مخاطر أسعار الفائدة
٢١٨	٢٦٩	٢٥٤	٢٥٨	مخاطر الأسعار الأخرى
		١,٨٨٧	١,٧٢٣	المجموع

ويوضح الرسم التالي الاتجاه الشهري للقيمة المعرضة للمخاطر اعتباراً من يناير وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ وبلغت القيمة المعرضة القصوى ٢,٢٧ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٩، وخلال هذه المدة، بلغت القيمة الدنيا المعرضة للمخاطر ١,٤٥ مليون دينار بحريني وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١١.



الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

ويستخدم البنك تحليل التآثر بفوارق أسعار الفائدة لقياس تآثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

وفيما يلي توزيع هيكل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لمختلف فئات الموجودات و الأصول.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بالآلاف الدنانير البحرينية	لغاية ٣ شهور	٣ - ٦ شهور	٦ - ١٢ شهر	١ - ٥ سنوات	أكثر ه سنوات	غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
الموجودات							
نقد بالصندوق وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	٨١,٢١٣	٨١,٢١٣
سندات الخزينة	١١٤,٩١٥	١٠,٠١٢	-	-	-	-	١٢٤,٩٢٧
ودائع لأجل لدى البنوك	-	-	-	-	-	٧,١٢٨	٧,١٢٨
والمؤسسات المالية الأخرى	٢٧,٧٩٣	٣١,١٧٠	-	-	-	٣٩١	٢٤٦,٠٩١
أوراق مالية متداولة	١,٢٤٦	-	-	-	-	-	١,٦٣٧
قروض وسلفيات*	٥٨٠,٨١٦	٨٦,٧١٣	١٢٨,٢٦٦	٢٨٠,٢٧٥	٧٥٠,٣٥٣	-	١,١٥١,٤٢٣
أوراق مالية استثمارية	١٦٤,٨٣٠	١٣,٨١٦	٢٢,٦٥٢	٢٠٥,٥٢٤	٣٧,٧٦٢	٧٢,٥٣٧	٤٨٣,١٢١
فوائد مستحقة وموجودات	-	-	-	-	-	٢٩,٣٣٦	٢٩,٣٣٦
مجموع الموجودات	١,٠٦٩,٦٠٠	١٤١,٧١١	١٥٠,٩١٨	٤٨٥,٧٩٩	٧٩,١١٥	١٩٠,٦٠٥	٢,١١٧,٧٤٨
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحقات للبنوك والمؤسسات	٢٤,٣١٧	-	٢١٦	-	-	١٩,٢٨٣	٢٥٩,٨١٦
المالية الأخرى	-	-	-	-	-	-	-
سلفيات بموجب عقود	١٢٥,٥٨٦	-	-	-	-	-	١٢٥,٥٨٦
إعادة الشراء	٨٣٨,١٩٨	١٣٢,١٦٢	٢٧,٠٩٢	١٦٠	-	٤٨٢,٧٨٠	١,٤٨٠,٣٩٢
ودائع الزبائن	-	-	-	-	-	١,٥٨٩	١,٥٨٩
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	٢٤١,٣٦٥	٢٤١,٣٦٥
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات الملكية	١,٢٠٤,١٠١	١٣٢,١٦٢	٢٧,٣٠٨	١٦٠	-	٧٥٤,٠١٧	٢,١١٧,٧٤٨
الفجوة في الاستجابة لمعدلات الفائدة	(١٣٤,٥٠١)	٩,٥٤٩	(١٢٣,٦١٠)	٤٨٥,٦٣٩	٧٩,١١٥	(٥٦٣,٤١٢)	-
الفجوة التراكمية للاستجابة لمعدلات الفائدة	(١٣٤,٥٠١)	(١٢٤,٩٥٢)	(١,٣٤٢)	٤٨٤,٢٩٧	٥٦٣,٤١٢	-	-

*صافي المخصص المشترك لانخفاض للقيمة ٨,٢٣١ دينار بحريني.

ويعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عاد وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود وضع ثابت للميزانية العمومية).

بالآلاف الدنانير البحرينية لسنة ٢٠٠٩	٢٠٠ نقطة أساسية موازنة زيادة	٢٠٠ نقطة أساسية موازنة انخفاض
كما في ٣١ ديسمبر	(٩,٥٨٢)	٩,٥٨٢
المعدل للمدة	(٨,٣٢٨)	٨,٣٢٨
الحد الأدنى للمدة	(٥,٤٧٠)	٥,٤٧٠
الحد الأقصى للمدة	(٩,٧٦٤)	٩,٧٦٤

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

وضع الأسهم في الدفتر البنكي

يحتفظ البنك باستثمارات معينة على شكل أسهم وذلك كجزء من المحافظ الإستراتيجية ويتم الاحتفاظ بمحافظ أخرى وذلك بهدف ارتفاع قيمتها وتحقيق مكاسب من بيعها. ويتم تصنيف جميع أوضاع الأسهم في الدفتر البنكي على أنها «متوفرة للبيع». وقد تم شرح السياسات المحاسبية للأدوات «المتوفرة للبيع» بالتفصيل في البيانات المالية وذلك تحت بند «السياسات المحاسبية الهامة».

متطلبات رأس المال بنسبة ١٢٪ من مخاطر الأصول الموزونة	القيمة في الميزانية العمومية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بالآلاف الدنانير البحرينية	تفاصيل استثمارات الأسهم:
٣,٩٨٦	٤٩,٧٢٩	أسهم مسعرة:	
٢,٦٦٠	١٤,٨٢٨	أسهم غير مسعرة:	
٦,٦٤٦	٦٤,٥٥٧	المجموع	

بالآلاف الدنانير البحرينية	مكاسب/ (خسائر) محققة مسجلة في بيان الدخل خلال السنة
٣١٢	مكاسب غير محققة مسجلة في حقوق الملكية
٢٨,٩٩١	خسائر غير محققة مخصصة من الفئة الأولى من رأس المال
٣,٢٨٦	٤٥٪ من المكاسب غير المحققة تحت الفئة الثانية من رأس المال
١٤,٥٢٤	

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوب البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمنة في الميزانية العمومية. وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات، فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوب وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

وتتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة غير المتعلقة بالمتاجرة من قبل قسم الخزنة والذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك والودائع من البنوك وأدوات المشتقات من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة البنك غير القائمة على المتاجرة. وتعد بصورة يومية تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر إلى ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغييرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات. ويتم اتخاذ الإستراتيجية بهدف الاستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

كما يستخدم البنك التحليل الزمي من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدر ١٪ في العائد. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة سندات الديون ١,٣١٪ وهو ما يعني أن ارتفاع منحنى الفائدة بنسبة ١٪ قد يؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة بمبلغ ٤,٨٠ مليون دينار بحريني.

تعتبر الودائع التي ليست لها استحقاقات ثابتة ودائع تدفع عند الطلب ولذلك يتم إدراجها تحت بند «ودائع تحت الطلب» يقوم البنك بتحصيل رسم على كل قرض أو وديعة يتم دفعه أو سحبها قبل موعد الاستحقاق إلا إذا تم الإعفاء بصفة خاصة. ويغطي هذا الرسم أي مخاطر لأسعار الفائدة التي قد يواجهها البنك بسبب الدفع قبل الموعد، ولذلك لم يتم وضع أي احتمالات لهذه المدفوعات قبل الاستحقاق لحساب مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.